الفصل الرابع
أسباب المعونة الاقتصادية الدولية

إن الأسباب التى تطلب من أجلها المعونة الاقتصادية والأسباب التى تمنح وتتاح من أجلها ، تؤثر على كل مناقشة تجرى فى الأمم المتحدة عن التنمية الاقتصادية . والأمم المتحدة بالطبع هى إحدى الهيئات التى تتحمل هذه المؤثرات . فالمجالس التشريعية للدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والعالمية الأخرى تتعرض لهذا الضغط بدرجات متفاوتة . وبصرف النظر عن تكوين الأمم المتحدة فإن أهدافها وأعمالها تجعل من مناقشاتها فرصاً لدراسة ظواهر المعونة الاقتصادية العالمية .

هذا وإن الدوافع التى تدعو لتنظيم برامج واسعة النطاق لمساعدة الدول النامية ، كانت نتيجة عدة حالات ووقائع استرعت انتباه العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لماذا تطلب المعونة الاقتصادية الدولية

(ا) إن أول تفسير للاندفاع نحو العون الاقتصادى فى الأمم المتحدة وغيرها هو تفسير عام . فقد كان من الطبيعى أن يعتبر زعماء الشعوب التى نالت استقلالها منذ عام ١٩٤٥ أن من واجبهم تنمية الرفاهية الاقتصادية لشعوبهم بأسرع ما يمكن . وقد تأثر بعض الزعماء بالنتائج التى حققها النظام السوفيتى أو غيره من النظم الاشتراكية ، بدون أن يقوموا دائماً بتحليل كامل لهذه النتائج أو عواقبها غير الاقتصادية . وهناك آخرون فى تلك البلدان ، خاصة ممن درسوا فى الجامعات الغربية ، يذكرون جهود الدول

الغربية فى تخفيف آثار « الكساد الكبير » ، وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجه العالم الغربى فى ذلك الحين ، هى استخدام الموارد دون الطاقة . لذلك فكر هؤلاء الزعماء فى الأمر على هذا النحو . إذا كانت حكومات البلدان الرأسمالية اتخذت إجراءات شديدة فى الأزمات للتغلب على النقص فى التوظيف ، فلماذا لا نتخذ إجراءات مماثلة للتغلب على مشاكلنا ؟ وفضلاً عن ذلك ، كانت بعض البلدان الأقل تطوراً على اتصال مباشر بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ ، مع نوع التدابير التى تتطلبها إدارة « الحرب الشاملة » . وكانت التجربة الإدارية إلى جانب ميل إلى « القيود » ، النتائج التى شجعت على الاعتماد على العمل الحكومى ، وتصورت كثير من اقتصاديات المشروع الحر اتخاذ تدابير ضرورية من تدخل الدولة فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية . أما وجود فروق أساسية بين أحوال البلاد الرأسمالية فى الثلاثينيات وخلال الحرب العالمية الثانية ، وبين ظروف البلاد النامية فى الأربعينيات والخمسينيات فلا علاقة لنا بها هنا . والنقطة الأساسية هى خلق مبرر للعمل الحكومى لأسباب مختلفة فى عقول زعماء البلدان غير النامية ، التى لم تكن مستعدة للاعتماد كثيراً على « مفعول السوق الحرة » ، كقاعدة للتطور الاقتصادى الأساسى . لذلك فإن العون العالمى يسهل كثيراً على حكومات البلدان النامية اتباع سياسة اقتصادية ديمقراطية بدلا من السياسة الاقتصادية الديكتاتورية .

(ب) يمكن أيضاً تفسير الإلحاح الذى عولجت به هذه المشكلة كجزء من « ثورة الآمال الصاعدة » . فبنمو الوسائل الثقافية فى البلدان النامية ، وتحسين وسائل المواصلات العالمية ، اضطر الزعماء تحت الضغط إلى طلب المزيد من الرفاهة لشعوبهم . ولقد كان الرأى العام فى هذه البلدان ينتظر المزيد باطراد ، ويعبر عن ذلك بقوة . من المسلم به أن للقومية أهدافاً

اقتصادية بالإضافة إلى أهدافها السياسية ، لذلك فإن فترة ما بعد الحرب حملت ضغطاً من أجل عجلة التنمية الاقتصادية أكثر مما كان الحال فى السابق، وقد قدمت الأمم المتحدة ، مثلا لذلك ، أحد المجالس الرئيسية الذى يُمارسَ فيه الضغط على أولئك الذين ينتظر منهم العون .

(ج) فى أعقاب الدمار الذى حدث زمن الحرب أصبح العون العالمى لأوروبا أسلوباً مقرراً . فقامت مؤسسة الغوث والإعمار التابعة للأمم المتحدة بإدارة برنامج المساعدة والهبات الأوربية فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة . وباشرت الولايات المتحدة بعد تقديم مساعدتها إلى اليونان وتركيا بتنفيذ مشروع مارشال الضخم للبلدان التى تضررت من الحرب . وطرح السؤال التالى فى عدد من البلدان النامية : إذا كانت المساعدات تقدم على نطاق واسع إلى البلدان الأوربية المتضررة ، وفيها البلدان التى خسرت الحرب ، فلماذا لا تقدم المساعدات لنا نحن المعوزين أيضاً دون ما خطأ من جانبنا ، وكنتيجة للحرب إلى حد ما ؟

(د) لقد قدم التحليل الاقتصادى الحديث نقاشاً آخر لبرامج المعونة الدولية . ففى الإمكان تقدير الموارد التى تتطلبها البلدان الشديدة التأخر فى تطورها لتحقيق زيادة معينة فى الدخل القومى بالنسبة للفرد الواحد ، آخذين بعين الاعتبار معدل زيادة السكان وغيره من العوامل الأخرى . كذلك يمكن تقدير مدى تصور مايستطيع بلد تدبيره داخلياً من موارد للاستثمار ، عن الحجم الضرورى ، ومن ذلك يمكن الحصول على الرقم الممثل للقدر المطلوب من المساعدة الخارجية . وللنقاش أهمية خاصة نظراً للمقادير الكبيرة التى يقدمها . فقد حسب واضعو تقرير الأمم المتحدة المنشور تحت عنوان « تدابير من أجل التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة» أنه على أساس زيادة فى الدخل القومى للفرد قدرها اثنان فى المائة (وهو

حد أدنى يعتبر مقبولا) فإن المناطق المتخلفة تبلغ احتياجاتها الرأسمالية السنوية أكثر من ١٩ بليون دولار ولا تستطيع أن تحصل من مدخراتها إلا على ٢ر٥ بلايين ، وبذلك تحتاج إلى ٨ر١٣ بليوناً لابد من تدبيرها بوسائل أخرى . هذه التقديرات كانت متعلقة فقط برأس المال اللازم لتنمية الزراعة والصناعة ولا تتضمن نفقات الخدمات الاجتماعية مثلا . لقد اعترف أصحاب ذلك التقرير بأن الزيادات فى معدل المدخرات تقلل العجز ، ولكنهم قدروا أن الاحتياجات الرأسمالية السنوية للبلدان المتخلفة ستظل على أى حال تتجاوز عشرة بلايين من الدولارات . وإذا أمكن مساعدة البلدان الأقل نمواً استطاعت بلوغ النقطة التى تتمكن معها من مواجهة تزايد عدد السكان ، والشروع فى تنمية الثروة الوطنية بمعدل يدعو إلى الارتياح ، والدخول أخيراً فى مرحلة الاكتفاء الذاتى يصبح فيها العون الاقتصادى الدولى غير ضرورى . ويضم هذا النقاش العام أشياء كثيرة ، ولكن من العسير الوصول إلى صيغة ذات معنى .

(٥) يؤدى التحليل السابق إلى الحجة التالية التى تستخدم فى تأييد العون الخارجى للبلاد الأقل تطوراً ، أى مقارنة التدفق الفعلى لرأس المال الخاص الدولى بالاحتياجات والمصادر المحلية للبلاد المختلفة . وكان تدفق رأس المال الخاص قبل الحرب ، يتخذ بصفة أساسية شكل سندات صادرة عن الحكومات والمؤسسات الخاصة فى الأسواق الرأسمالية الغربية ، والاستثمارات المباشرة من قبل رجال الأعمال الغربيين .

وثمة كثير من التطورات التى أثرت تأثيراً عملياً منذ الحرب العالمية الثانية فى التقليل من أهمية حركات رأس المال الخاص صوب البلدان المتخلفة . فقد تسبب الدمار الذى أحدثته الحرب ، وبيع الأصول (الممتلكات) الأوربية الخارجية للأغراض الحربية ، فى أبعاد أوروبا مؤقتاً عن كونها

مصدرة لرؤوس الأموال وأصبحت منذ زمن قريب مستوردة بحت لها. أما فى البلدان المتطورة بما فيها الولايات المتحدة فقد وجد المستثمرون أكثر من فرصة مقنعة للاستثمار المنتج. وقد كان للقيود المفروضة فى أوروبا على النقد الأجنبى، وللتجارب غير المشجعة التى لاقاها المستثمرون فى توزيع السندات الأجنبية، أثر فى تخفيف نشاط رأس المال الغربى فى تمويل التنمية الاقتصادية بالبلدان الأقل نمواً.

وهناك لحسن الحظ دلائل جديدة على أن أسواق رأس المال الدولية، سواء فى أوروبا أو فى الولايات المتحدة، أخذت تستعيد بعضاً من الأهمية التى كانت لها قبل الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فخلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٨ لم يستطع تدفق رأس المال الخاص سد حاجة الجزء الأكبر من تمويل التنمية الاقتصادية الدولية، ولم يثر النشاط الحكومى فى البلدان النامية فحسب، بل أثار أيضاً مزيداً من النشاط فى البلدان الأكثر تطوراً فى وضع برامج للتأمين على الاعتمادات المخصصة لأغراض التصدير، وفى منح الحوافز الضريبية، لتشجيع حركة البضائع ورؤوس الأموال فى الخارج.

(و) كانت مقارنة مختلف أنواع مستويات الرفاهة فى البلدان المتطورة والبلدان النامية موضع إحدى الحجج الرئيسية لمصلحة العون الاقتصادى الدولى المتزايد. ويرينا الشكل رقم ٢ أقطار العالم مقسمة إلى مجموعات بحسب الدخل القومى للفرد. وقد قويت هذه الحجة بما يسمى «الثغرة المتسعة» بين المستوى الاقتصادى للبلدان المتطورة صناعياً والبلدان النامية. ووجدت إدارة التخطيط الاقتصادى الدولية التابعة للأمم المتحدة لعام ١٩٥٥، أن معدل الدخل للفرد فى البلدان المتطورة صناعياً خلال الأعوام العشرة السابقة على الحرب، قد ازداد بنسبة ٤٥ ٪ وأن معدله فى البلدان المتخلفة

لم يزد إلا بنسبة ٥ فى المائة ، وأن مشاكل ترجمة المقارنات الإحصائية للدخل القومى وتحويلها إلى أحكام أساسها الحدس لمستويات الرفاه والمقارنة تجعل لهذه الأرقام فائدة محدودة ، فيجب إذن أن نأخذ بعين الاعتبار طريقة توزيع الدخل القومى فى البلد النامى . وعلى ذلك فإن البطء فى ارتفاع مستويات المعيشة فى البلدان النامية يدعو إلى المزيد من القلق . وكما قال المستر بول هوفمان ، « لقد ازداد الدخل القومى للفرد فى البلدان الغنية بسرعة فى عام ١٩٥٠ . ففى الولايات المتحدة مثلا ازداد الدخل القومى للفرد فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٧ بمبلغ ٥٣٠ دولاراً ، وفى كندا بنسبة ٤٨٥ دولاراً ، وفى ألمانيا الغربية ٣٧١ دولاراً ، وفى هولندا ٢٩٩ دولاراً ، وفى سويسرا ٣٧٢ دولاراً ، وفى المملكة المتحدة ٣٦٠ دولاراً . وفى أثناء تلك الأعوام السبعة ، كانت زيادة الدخل القومى فى البلدان المتخلفة أقل من عشرة دولارات . ولا يصبح هذا المعدل للزيادة فى البلدان الأخيرة مقبولا لأنه بطىء لدرجة كبيرة وخطيرة ، لذلك فإن البلدان التى تملك مخزوناً من الثروة ، وخاصة تلك التى موازنة مدفوعاتها هى فى صالحها ، مدعوة لهذا السبب وحده للإسهام فى برامج العون » .

(ز) وادعى الناطقون بلسان البلدان الأقل نمواً أيضاً ، أنه فى الوقت الذى تستطيع فيه بلادهم تعبئة مقادير متزايدة من المدخرات المحلية لأغراض التنمية ، فإنها لا تستطيع أن تجد بشكل مناسب حتى الحد الأدنى من مصادر النقد الأجنبى اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية . ولذلك فإن المعونة الأجنبية الصغيرة نسبياً تمكن من استخدام مصادر محلية ، وتزيد بدورها من الإنتاج والدخل القومى فى البلدان النامية . وهناك شعار مقتبس عن العون الاقتصادى العالمى هو « ساعد الآخرين حتى يصبح بإمكانهم أن يساعدوا أنفسهم » . فبدون العون الخارجى تضطر كثير من

البلدان النامية إلى اتباع تجارب مالية وتجارية (كالإفراط فى التمويل عن طريق العجز فى الميزانية ، وفرض قيود على الواردات أساسها التفرقة) ستصبح مع مرور الأيام ضارة باقتصادهم واقتصاد الآخرين . وقد اضطرت معظم البلدان النامية فى الواقع للمقامرة على أساس أنها ستتلقى مقادير جوهرية من العون فى المستقبل . إن ميزانية البلدان النامية مفعمة بالصعوبات ، فلا عجب أن يشعر واضعوا الخطط الاقتصادية فيها بأن هناك مايبرر بعض التمويل عن طريق العجز فى الميزانية وبعض المتوقع للعون الخارجى ، إذا كان المستقبل يحمل شيئاً من الأمل . ومن الصعب أن نبشر بميزانيات متعادلة إذا كان ذلك يعنى قبول الأوضاع الحاضرة ، بينما نثقل غنى البلدان المتطورة غالباً بالديون) (لأسباب عديدة ومبررات مختلفة) .

(ح) لا يزال تقلب أسعار المواد الخام يخلق ضغطاً إضافياً على برامج العون الاقتصادى الدولى . فقد كان عدد كبير من البلدان النامية مزدهراً نسبياً فى فترات ارتفاع أسعار المنتجات الدولية ، ومتعرضاً للكساد فى فترات هبوط أسعار بعض الحاصلات الرئيسية القليلة نسبياً التى يصدرها ، لأن الأغلبية العظمى من الأقطار النامية لا تزال تعتمد على بيع القليل من المنتجات الأولية . وقد ازدادت الحالة خطورة بالنسبة للبلدان النامية ، بسبب ثبات استقرار أسعار المنتجات الصناعية ، بينما لم تستقر أسعار السلع الأولية فخلفت لها مشكلة خطيرة فيما يتعلق بميزان المدفوعات . وقد دل فساد « عناصر التجارة » فى الفترة الواقعة بين الربع الأول من عام ١٩٥٧ ومنتصف عام ١٩٥٨ ، على خسارة وطنية فى مقدرة الاستيراد للبلدان التى تنتج مواد خاماً تعادل ما يقدم إليها من القروض خلال ستة أعوام من قبل البنك الدولى للتعمير والإنشاء وفى المعدلات من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٥٧

(ومنذ ذلك الحين ازداد معدل إقراض البنك الدولى لدرجة كبيرة) . فطالما بقيت أسعار المواد الخام غير مستقرة ، فسوف يستمر ازدياد اللجوء إلى العون المالى الدولى .

(ط) وأكدت الدول النامية أيضاً بأن العون الاقتصادى العالمى ضرورى لزيادة قدرتها كى تصبح أعضاء ذات اكتفاء ذاتى امتن فى المجتمع الاقتصادى العالمى . وقد التمس العون لكثير من البلدان النامية لمساعدتها فى « التنويع » . أما الحاجة لتطوير التنمية الأولية والثانوية فى البلدان المتخلفة فلا تحتمل النقاش . ومع ذلك ، فقد كان هناك اختلاف فى الآراء حول المدى الذى ترغب فيه البلدان النامية محاولة السير بمعدل سريع نحو التصنيع على حساب ما يشار إليه عادة « بالنمو الاقتصادى المتوازن » بما فيه الاستخدام الناجع للمصادر الزراعية .

(ك) يطلب العون الاقتصادى بشكل غير مباشر ، وبصورة تدابير لتوسيع نطاق التجارة العالمية . ويجب أن تمنح البلدان النامية كل فرصة ، وأن تحث على زيادة أرباح صادراتها ، وهذا الشكل بصورته العملية هو المصادر الوحيدة للتوظيف وتسديد القروض النهائية ، واستيراد البضائع الضرورية ، سواء من أجل استثمار رؤوس الأموال أو لحاجات الاستهلاك الضرورية . ولهذه الغاية تصبح التدابير المتخذة ضمن البلدان المتطورة للحفاظ على مستوى عال من النشاط الاقتصادى ، وكذلك للاستيراد من البلدان النامية ذات أهمية بالغة تعادل أهمية العون الاقتصادى المباشر . وكذلك بعض أشكال الاستثمارات الاستعمارى من قبل السلطات المركزية خاصة إذا كان الحكم الذاتى للبلد ذات العلاقة قد اقترب أوانه ، وأن سياسة البلدان المصدرة لرؤوس الأموال والمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية ، المشتملة على الضرائب العائدة لها ، وحتى سياسات الهجرة ، تعتبر

ذات أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية . وعلى العموم فإن أى عمل دولى أو وطنى ، يشجع على تقديم شروط اقتصادية عالمية أفضل ، يفيد البلدان النامية . فالتدابير المتخذة داخل الأمم المتحدة وخارجها تساعد بصورة غير مباشرة ، ولكن بشكل حيوى ، برامج التطور الاقتصادى ، ولها مايبررها على هذا الأساس .

(ل) لما كان مستوى المعيشة الرفيع يعنى على العموم مزيداً من تحديد النسل كما يعنى غالباً انخفاضات فى معدلات المواليد ، لهذا فمساعدة البلدان النامية على التطور الاقتصادى أصبحت بمعظمها وسيلة من وسائل مجابهة ضغط السكان وازدياد النسل . ومع ذلك تكون فى أول الأمر ذات تأثير مضاد ، لأن استئصال شأفة الملاريا يزيد فى ضرورة المشاريع التى تنفق على المزيد من الأراضى المروية لتقوم بتقديم الغذاء للنسبة المئوية من السكان الذين نجوا من الموت المبكر . وفى تعبير الرفاه البشرى ، نرى موقف البلدان النامية يقوى الحجة فى أن المساعدة للتغلب على مشاكل الصحة والهجرة ، مثلا ، يجب أن ترافقها مساعدة لمجابهة مسؤولية ازدياد عدد السكان الذى ينتج عن النجاح الجزئى لمثل هذه البرامج — ومن جهة أخرى ، فإن العون الخارجى للتشجيع على تفهم أفضل لإمكانيات تحديد النسل ، قد يحمل رد فعل سياسياً فى البلدان التى تقدم العون ، وفى البلدان التى تتلقاه على السواء .

(م) لا يزال الإطار الاستعمارى لتاريخ كثير من البلدان النامية يقدم قوة أخرى من القوى التى تساعد تطوير برامج العون الاقتصادى العالمى . فالمستعمرات السابقة توافق بشكل طبيعى للاستمرار فى تلقى مصادر التنمية التى تعادل ما كان منتظراً فى زمن الاستعمار . وهذه المصادر لا تطلب عادة من السلطة الاستعمارية السابقة فحسب بل أيضاً من سلطات أخرى

كاعتراف باستقلال البلد الجديد . وفى كثير من الأحوال يشعر البلد الذى نال استقلاله حديثاً بأن على الأمم المتحدة التى قامت بدور الوكيل فى تشجيعه على الاستقلال ، أن تتحمل بعض المسؤوليات المالية فى الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة . وعلى كل ، فإن البلد المستقل ينضم إلى عدد كبير من البلدان الأخرى ذات مطالب خاصة كثيرة أو قليلة للاستعانة بالأمم المتحدة، وبعضها فى حاجة ماسة بسبب الكوارث الطبيعية ، أو بسبب تحكم أزمة ذات أهمية خاصة فى تطوير خطة اقتصادية وطنية . لذلك تواجه أجهزة الأمم المتحدة اختباراً صعباً فى توزيع الأموال القليلة بين العدد الكبير من المطالبين .

وتشعر بعض الدول الاستعمارية السابقة بمسؤولية خاصة نحو البلدان المستقلة حديثاً ، وتجد فى الأمم المتحدة وسيطاً مفيداً لتقديم العون الاقتصادى الذى يبدو أنه لم يعد ملائماً من خلال المفاوضات الثنائية المتبادلة . فلطبيعة الحكم الاستعمارى والجو الذى ينتهى فيه أهمية كبرى بالنسبة للتنمية الاقتصادية فى المستعمرات . إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها البلدان النامية لا تحل بالاستقلال ، كما لا يمكن تأجيل منح الاستقلال إلى أن تحل تلك المشاكل .

(ن) إن الأسس الرسمية لمناقشة قضية تمويل التطور الاقتصادى فى الأمم المتحدة تستند إلى المادة الخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أن على الأمم المتحدة أن تشجع « تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى » ، والمادة السادسة والخمسين التى بموجبها « يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة

والخمسين » . وقد اعتبرت الأمم المتحدة بأن تشجيع التطور الاقتصادى فى البلدان النامية هو أهم هدف فى مجالها الاقتصادى والذى يرحب به الأكثرية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة .

(ش) قامت بعض الحكومات بتحليل توزيع المسئولية بين الوكالات العالمية لما بعد الحرب ، فوجدت سبباً إضافياً لبحث هذا العمل داخل الأمم المتحدة . وقد تأسس صندوق النقد الدولى لمساعدة البلدان التى تعانى من صعوبات مؤقتة فى ميزان المدفوعات ، كما أن البنك الدولى للإنشاء والتعمير صمم لتقديم قروض بأسعار فائدة تجارية — تكون عادة بالعملة الصعبة — للمشاريع المقبولة لدى البنوك ، أى المشاريع التى تتمكن من تمويل نفسها بنفسها فى الأجل الطويل بصورة مباشرة أو غير مباشرة . أما مؤسسة التمويل الدولية ، فتقدم العون إلى المشروعات التى يضطلع بها رأس المال الخاص .

وكان هناك عدد متزايد من المشاريع الناجحة التى لم تحصل على تمويل محلى أو دولى سواء كان عاماً أو خاصاً . ويشير عدم وجود ترتيبات خاصة لتمويل هذه المشاريع التى لا تستطيع سداد القروض التى تمنح لها وتكاليفها (كالمستشفيات ، والطرق ، والمدارس ، ووسائل البحوث) إلى وجود ثغرة فى إطار وسائل التمويل الدولى فيما بعد الحرب .

لماذا يقدم العون الاقتصادى العالمى

(ا) تعتبر بعض الدول وجود علاقة طارئة مباشرة بين العون الدولى الواسع النطاق وتطور الأحوال السياسية فى العالم سبباً رئيسياً لمساندة برامج العون الاقتصادى . فالاختلاف العالمى للثروة ، يعتبر أيضاً سبباً للتوتر بقدر الاختلاف فى الثروة داخل المجتمعات الوطنية . وغالباً ما أكد ممثلو

هولندا فى الأمم المتحدة أن لمشكلة تمويل التنمية الاقتصادية من الأهمية بقدر ما للسلم العالمى ، وأن إيجاد حل للمشكلة الأولى يشجع على إيجاد حل للثانية ، فنفقات التسلح والانشغال الإدارى بالأمن الوطنى يضران بالسلف الطويلة الأمد وبالقصيرة على السواء فى حقل التطوير الاقتصادى .

وسوف تتأثر التنمية الاقتصادية بالقدر الذى يجعل انخفاض مستويات المعيشة يعنى الاضطراب والتوتر السياسى (الوطنى والعالمى) والإغراء الشديد فى إبراز المشاكل السياسية الخارجية كوسائل لتشجيع الوحـــدة السياسية الداخلية ، وتبرير تأجيل اتخاذ قرارات اقتصادية محلية سيئة . لذلك فإن برامج التطوير الاقتصادى التى تتلقى العون من الخارج تعتبر غالباً إحدى وسائل تخفيف حدة الخلافات السياسية الدولية . وقد أظهر لنا تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، أن إنجاز الاعتبار الذاتى السياسى يعنى غالباً قبول الخسائر الاقتصادية . فالبلد النامى الذى يتعرض لخسارة اقتصادية كبيرة بسبب قيامه بعمل عدائى ، سيتردد قبل قيامه بذلك العمل أكثر من تردد البلد الذى يتعرض لخسارة قليلة .

وقد عبرت دول كثيرة أيضاً عن آمالها فى أن يتمكن ازدياد التعاون الاقتصادى العالمى عن طريق الأمم المتحدة من تقوية الإطار العام للتعاون السياسى الدولى الذى تدعمه وتنميه الأمم المتحدة ، وأن الفشل فى داخل الأمم المتحدة وخارجها — بنشاطاتها السياسية — قوى معتنق هذه الآراء . فالبدء بالتنمية الاقتصادية يطلق غالباً قوى سياسية تستطيع إفساد الكثير من القيمة الاقتصادية لبرامج التنمية — ولما كان التقدم الاقتصادى والسياسى يسيران جنباً إلى جنب ، فمن السهل الشروع بمناقشة الموضوعين . ومع ذلك يحتمل أن تهمل أهمية التقدم الاقتصادى الذى يحصل لحساب المكاسب السياسية الوهمية .

(ب) قدمت المنفعة الاقتصادية المباشرة للبلدان المتطورة حجة ثانية لمصلحة العون الاقتصادى العالمى . مع مرور الوقت لا تستطيع البلدان المتطورة المحافظة على ازدهارها ، إذا لم تتقدم البلدان النامية نحو تطور فى المستوى الاقتصادى يسمح لها بشراء الفائض من البضائع والخدمات المقدمة من قبل البلدان المتطورة . فالاستقرار الاقتصادى ، وقوة البلدان المتطورة لا يتوقفان فقط على نمو الأسواق فى البلدان النامية ، بل على تدفق المواد الخام والمواد التموينية الأخرى من تلك البلدان (مثال ذلك ، الصعوبات التى واجهتها أوربا لانقطاع تموين الزيت فى عامى ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ،وأهمية القصدير والمطاط كموادحربية) . وكان يقال أيضاً « إن نزع السلاح السريع، على نطاق واسع قد يحدث أزمة اقتصادية خطيرة إذا لم يرافقه تغيير فى نشاط الدول المنتجة للمواد الحربية »، وقد جرى نقاش فى أن الدول التى خفضت نفقات التسلح تجد من الضرورى فى مثل هذه الحالة زيادة نفقات العون الاقتصادى الدولى . وقد كانت الجهود للجمع بين نزع التسلح وتمويل التنمية الاقتصادية فى غالب الأحيان مبسطة جداً وحسابية . فالسلام العالمى يطلق بدون شك مصادر الثروة من أجل زيادة العون الاقتصادى ، ولكن العون الاقتصادى الدولى يمثل مطلباً واحداً فقط من المطالب الكثيرة المترتبة على الميزانيات الوطنية . أما الوكالات العالمية فلم تفوض فى الوقت الحاضر بمراقبة الميزانيات الوطنية على أى حال ، كما أنه لا يحتمل التخلى عن السلطة الوطنية حتى يمكن القيام بهذا العمل . ويجب أن يتوازن التخفيض فى قطاع من نفقات التسلح مع الازدياد فى القطاع الآخر .

(ج) وجرت أيضاً مناقشات غير اقتصادية لتبرير برامج العون الاقتصادى للبلدان النامية ، وعلينا ألا نقلل من أهمية الدافع الإنسانى لما

له من أثر كبير ، خاصة فى بلاد كثيرة كالدانيمارك وهولندا وغيرهما ؛ حيث تحبذ معظم الأحزاب السياسية ومنظمات نقابات العمال مساعدة البلدان النامية . وكان لهذه « المثالية الحديثة » لما بعد الحرب العالمية الثانية نفوذ كبير على مواقف عدد كبير من أعضاء الوفود فى الأمم المتحدة بمختلف درجاتهم ، لأن المواطن الصالح والأمة الصالحة يجب أن يقوما بواجباتهما تجاه المجتمع الإنسانى الكبير » .

ومع ذلك ، أبدت البلدان النامية فى أغلب الأحيان شعوراً مرهفاً تجاه أى بيان يتعلق بالعون الاقتصادى ، الذى يمكن تفسيره بأنه « إحسان وصدقة » ، وكان الأجدر أن يخاطب بولونيوس الشعوب بدلاً من مخاطبته ابنه حينما قال :

تجنب الاقتراض والإقراض .
فالدين غالباً ما يضيع ويضيع معه الصديق .
لأن الاقتراض يضعف من النشاط .

إن العلاقة بين الدائن والمدين أو الواجب الموجوب به محفوفة بالصعوبات والأخطار ، ولهذا السبب فقط ، كان للعون الاقتصادى العالمى ما يبرر قيامه فى الأحوال النادرة على أسس إنسانية . ويجب أن يضاف إلى هذه الأسس أسباب اقتصادية إذا أريد إقناع الدول للمساهمة بمبالغ ذات أهمية من الميزانيات الوطنية لاستعمالها من قبل المنظمات العالمية لأغراض عالمية . وفضلاً عن ذلك ، فإن العلاقات الاجتماعية والنفسية بين المشتركين فى برامج العون الاقتصادى ، بدأت تبرز بشكل غامض .

(د) إن المشادة بين الشرق والغرب والاعتبارات السياسية العامة المتأزمة بينهما ، حدت بالدول النامية فى الأعم الأغلب إلى ممارسة الضغط للحصول

على العون، وأجبرت الدول المتطورة على تقديمه، وأدت المنازعات الداخلية والدولية فى أغلب الأحيان إلى تخفيض قيمة هذه المعونات، ومنعت من تقديم معونات أخرى. وكان لهذه المنازعات نفسها فى بعض الأحيان أثر فى زيادة تدفق العون من قبل الأنظمة الاقتصادية والسياسية المتنافسة.

ومن المؤسف أن نذكر، فيما يتعلق بفترة ما بعد الحرب، أنه لولاها (أى الدول الشيوعية الدولية) والخطر الذى تمثله، لما بادرنا إلى ما كان ينبغى أن نعمله على أى حال. وتشير إحدى وجهات النظر إلى أن تصادم المصالح الاقتصادية يعتبر بمثابة «حرب» تعادل تصادم القوى العسكرية. ويستطيع القراء الغربيون تعزية أنفسهم بالملاحظات التى أبداها مندوب إحدى البلدان النامية لأحد الكتاب: «إن للعون الاقتصادى الغربى ذيولاً تتصل به، ولكن عملياً ليس لهذه الذيول قيمة كبيرة. أما العون الآخر فلا ذيول له من الوجهة النظرية ولكنه يحوى فعلاً شروطاً ذات أهمية كبيرة». ومعظم البيانات والاستنتاجات عن كون هذه «الذيول» مرتبطة ببرامج العون أم لا، هى أشياء شخصية بحتة تتوقف على عقائد الفرد السياسية وتجاربه.

لقد استاءت بعض البلدان النامية، من العون المخصص فى الغالب لمكافحة عقيدة سياسية معينة، باعتباره تدخلاً فى شؤونها الداخلية، سواء كانت تعتنق مثل هذه العقيدة أم لا. واعترض البعض الآخر على أن يكون العون الآتى من مصدر سبباً لتحريض مصدر آخر لتقديم عرض مماثل أو عمل شىء آخر يحمل فى مضاعفاته مشاكل سياسية داخلية أو دولية. ويبدو أن البعض الآخر أيضاً قبل العون من أنظمة اقتصادية متنافسة بدون صعوبات واضحة. وقد أدى التنافس فى تقديم العون أحياناً إلى مشاريع نظمت بسرعة وكانت لها نتائج اقتصادية وسياسية سيئة لجميع

الفرقاء . وقد تثقل برامج التطوير بمشاريع ذات نفقات ضخمة مستمرة ، وقد تجد الميزانيات المحلية صعوبة فى تحمل أعبائها فى المستقبل ، ولو كانت جميع نفقات التبادل التجارى الخارجى تسدد من برامج العون .

وقد اقترح أن تتخذ الأمم المتحدة شكل عامل فعال فى حل هذه المشاكل. وقيل أثناء المناقشة إنه إذا قدم مزيد من العون عن طريقها ، قلت الخلافات عن ذى قبل . ولكن إذا نقلت الخلافات الناشبة خارج نطاق الأمم المتحدة إلى داخلها ، فيحتمل أن تظهر المشاكل السياسية داخل الأمم المتحدة . ولا يحتمل أن تقرر الدول إمكانية الأمم المتحدة كمنظمة دولية لتأمين أوجه الأمن والسياسة كلياً مما يشكل جزءاً من الدوافع لبعض برامج العون الاقتصادى المتبادل .

وإلى الحد الذى تغدو فيه الأمم المتحدة مسرحاً تتصارع فيه القوى السياسية لأغراض التأثير على الرأى العالمى، يمكن إتاحة المزيد من العون عن طريقها أكثر مما يكون عليه الحال ، لو لم يكن هناك نزاع بين الشرق والغرب أصلاً . وإن تجربة الإيقاع بين فريق وآخر التى تبرز بالنسبة للبرامج الثنائية المتبادلة لا بالنسبة لبرامج الأمم المتحدة تقوم أيضاً داخل إطار الأمم المتحدة . ولقد ساندت الدول نشاط العون الاقتصادى للأمم المتحدة فى مختلف الدرجات والأزمنة ، فى الوقت الذى عدلت فيه برامج العون المتبادل لمجابهة الرياح السياسية السائدة .

هـ — ويجب أيضاً الاعتراف بوجود بعض الظروف التى يكون فيها العون الاقتصادى عن طريق الأمم المتحدة ، أفضل من العون الثنائى المتبادل وارخص أحياناً بسبب قدرة هذا العون على استخدام المصادر العالمية الواسعة للحصول على خدمة الخبراء ، وتعيين المتمرنين ، والحصول على السلع الضرورية . كذلك فإن برامج العون عن طريق الأمم المتحدة تقبل

عادة من الوجهتين السياسية والإدارية من قبل بعض الدول المرهفة الشعور أكثر من برامج العون الثنائى المتبادل .

و — وقد أدى تقدم وسائل المواصلات فى الأعوام الأخيرة إلى استجابة أسرع فى الأزمات التى تنتشر فى أجزاء أخرى من العالم. فستويات المعيشة فى البلدان النامية تعرف الآن بشكل أفضل كما أنها ذات تأثير أكثر اعتباراً من ذى قبل. وهذا تفسير إضافى منفصل للأسباب التى حدت بالبلدان لأن ترغب بشكل متزايد فى مساندة برامج العون . فقد كانت حوادث الفيضانات والزلازل، وشروط الإسكان الرديئة وتدهور الأحوال الصحية، وسوء التغذية كلها تذاع فى الإذاعة والصحف ومحطات التلفزيون . وهذه الزيادات فى المعرفة العالمية لبعض المشاكل المعينة ، وإن لم تكن بالضرورة معرفة عالمية كاملة ، دعمت مبدأ العون الاقتصادى العالمى داخل الأمم المتحدة أو خارجها . وتوجد الآن ترتيبات إدارية يقدم بواسطتها مثلاً العون للكوارث عن طريق الصليب الأحمر وأجهزة الأمم المتحدة. وقد أصبحت عمليات الإسعاف ممكنة الآن، إذ كانت مستحيلة من قبل بالرغم من الحاجة إليها.

ونشأ أيضاً تسليم عام بأن البلدان التى تقدم العون تكسب شيئاً من البلدان التى تتلقى العون نتيجة للعلاقات التى تنشأ عن برامج العون الاقتصادى . وتصبح الاتصالات الشخصية بين مواطنى البلدان ذات العلاقة المشتركة ببرامج العون من النتائج المهمة لهذه البرامج .

خلاصـــة

إن العوامل السياسية والاقتصادية العامة التى ذكرناها سابقاً لن تبرر بنفسها برامج العون العالمى ، ما لم يرض المانح والمستفيد بهذه النتائج العملية.

وعلى الدول المقدمة للعون والدول المتلقية له ، إيجاد الطرق لتقديم

العون الذى يجتذب الأموال والموظفين للبلاد التى تتلقاه بأنجح الطرق . وحينئذ فقط يستطيع المانح والآخذ التأكد من استمرار المشروع فى إفادة البلد الآخذ بعد انتهاء مدة العون الضرورى. وتقدم الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى الترتيبات الدائمة للمساعدة فى تجنب المشاريع التى تلاقى صعوبات بسبب عدم مساندة البلد لآخر ، كذلك بسبب الإشراف الطويل، الأمر الذى لا تسهل إدارته أحياناً بسهولة بطريقة برامج التبادل الثنائى . فلكى توافق الأمم المتحدة على هذا المشروع من جهة ، وتتجنب أية مسؤولية ممكنة للتدخل السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الأمور الداخلية لأى بلد من جهة أخرى ، يجب أن تنتبه إلى عدم الاضطلاع بأى مشروع بدون طلب مقدم من قبل الدولة التى يحتمل أن تتلقى العون ، وتفهم قوى صحيح لطبيعة المشروع ومنجزاته .